الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الاجنبية

(2017/14)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 25 / 05 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نص الاتفاق

تاريخ انتهاء الأشغال: 05/ 10 / 2015

رئيس اللجنة: عماد الخميري

نائب الرئيس: خميس قسيلة

مقرر اللجنة : أيمن العلوي

المقررة المساعدة: ايمان بن محمد

المقررة المساعدة: سناء الصالحي

نـظر اللجنــة
نــظر اللجنـــة
لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع: 2017/02/3

جلسة اللجنة عدد 1:

2017/04/07 .

قرار اللجنـة: الموافقة على مشروع القانون

تاريخ إنـهاء الأشغال:

13 أفريل 2015

رئيس اللجنة : عماد الخميري

مقرر اللجنـة : أيمن العلوي

أولا تقديم المشروع :

أبرمت " الاتفاقية المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الاجنبية " في 5 اكتوبر 1961 وهي تعتبر من انجح وانجع الاتفاقيات الدولية بدليل المصادقة عليها من قبل 112 دولة من جميع القارات .

ويتمثل موضوع هذه الاتفاقية في اعفاء الوثائق الرسمية لمواطني الدول الاطراف والتي يحتاجون للاستظهار بها في دولة اخرى شرط المصادقة عليها من طرف السلطات الدبلوماسية، مما يظهر اهمية الوثائق الرسمية باعتبارها تمس جميع مجالات المعاملات اليومية.

كما تكمن أهمية الانضمام الى اتفاقية لاهاي التي تلغي شرط التصديق على كل الوثائق الرسمية ، فيصبح المواطن معفى من اللجوء الى السفارات الاجنبية للحصول على المصادقة على وثائقه ، وتعوض هذه المصادقة بإجراء مبسط يتمثل في الاكتفاء بتكليف أحد الهياكل التي تختارها السلطات التونسية بوضع علامة خاصة على الوثيقة تكون كافية للإشهاد بصحتها .

وسيكون للانضمام الى هذه الاتفاقية تأثير ايجابي كبير بتبسيط الاجراءات الادارية سواء للتونسيين بالخارج أو المستثمرين ولجميع المعاملات الدولية اكانت شخصية او اقتصادية.

ثانيا: أعمال اللجنة:

نظرت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم الجمعة 7 مارس 2017 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الإتفاق.

وإثر التداول والنقاش ثمن أعضاء اللجنة إنضمام تونس لهذه الاتفاقية التي تهدف الى اعفاء الوثائق الرسمية لمواطني الدول الاطراف التي يحتاجون الاستظهار بها في دولة اخرى شرط المصادقة عليها من طرف السلطات الدبلوماسية.

كما أكد السادة النواب على ضرورة وجود مثل هذا الإتفاق لتسهيل حياة المواطنين والمستثمرين ولتبسيط الاجراءات المعقدة.

كما اشاروا الى التأثير الايجابي لهذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للطلبة ورجال الاعمال .

وقد اقترح احد الاعضاء مراجعة تكلفة الطوابع الجبائية والتخفيض فيها لتتماشى ومستوى العيش في تونس.

ثالثا : قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية المصادقة بأغلبية اعضائها الحاضرين على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الاجنبية المبرمة بتاريخ 5 اكتوبر 1961 في اطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
عماد الخميري	ايمن العلوي

2017/14

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية المبرمة بتاريخ 5 أكتوبر 1961 في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

فصل وحيد:

تمت الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية المتعلقة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتاريخ 5 أكتوبر 1961 في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.